الورقة الثانية

الوضع الاستراتيجي لإسرائيل ٢٠٠٦/٢٠٠٧م*

تتطرق هذه الورقة إلى أبرز القضايا التي لها علاقة بالوضع الاستراتيجي لإسرائيل، أو بما له علاقة تأثير على هذا الوضع للفترة الزمنية المشار إليها أعلاه. واخترنا عددًا من المحاور التي نعتقد أنها مركزية وذات أهمية في تسليط الأضواء عليها.

العقيدة العسكرية الإسرائيلية

ترتكز العقيدة العسكرية الإسرائيلية على قاعدة الأمن القومي، ولهذا يجب الميل قليلا إلى تعريف موجز لمصطلح الأمن القومي لإعطاء صورة عامة فقط.

مفهوم الأمن القومي يعني إقامة سياسة دفاع تقليدية، وإقامة نشاطات غير عسكرية للدولة لتأمين قدرتها على الاستمرار بالوجود وحدة سياسية، تكون هذه الوحدة- بهذا المفهوم- قادرة على التأثير وتحقيق أهداف الدولة على الصعيدين الداخلي والخارجي.

معنى ذلك أن الأمن القومي جزء مهم من سياسة الحكومة يهدف إلى خلق ظروف سياسية محلية وإقليمية ودولية مناسبة للحفاظ على المناعات الوطنية ضد أي هجوم محتمل أو ضربة ممكنة[١].

يتضمن الأمن القومي عدّة جوانب أساسية، منها:

- أمن عسكري يتعلق بمقدرة الدولة على القتال (الهجوم) والدفاع (التصدي)، ودراسة مسبقة لنوايا بعض الدول ومخططاتها التي تشكل خطرا أكثر من غيرها.
- وأمن سياسي يتعلق بالجانب التنظيمي لمؤسسات الدولة واستقرارها، كأجهزة خدمية تسهل عمل الحكومة سلطة تنفيذية في الدولة.

---

* **د. جوني منصور/** مؤرخ وباحث فلسطيني في الشؤون والقضايا الإسرائيلية. مدير وحدة بنك المعلومات في "مدار" - المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية/ فلسطين.

- وأمن اقتصادي يتعلق في ضمان موارد الدولة من المال والثروات والأسواق، والحفاظ على مستوى الدولة الاقتصادي والمعيشي.
- وأمن اجتماعي يتعلق بالحفاظ على الموروث الحضاري، كاللغة والدين والثقافة والتراث وغيره، وتطويره.

وبالنسبة للأمن العسكري الإسرائيلي فإنه أحد أعمدة الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية، فهو يقوم على فرضية أن إسرائيل موجودة في حالة دائمة من الخطر الكياني، وبما أن هذه تشكل ظاهرة عدم استقرار عسكري- وبالتالي لها انعكاسات في ميادين أخرى- فإن الأمن القومي يقوم على مجموعة من العناصر المترابطة فيما بينها[٢]:

العنصر الأول: الاعتماد على المقدرات الذاتية سبيلا نحو استقلال عن قوى خارجية.

العنصر الثاني: وجود دائم لحالة الحرب من منطلق احتمال قيام الدول العربية مجتمعة أو منفصلة بشن هجوم على إسرائيل.

العنصر الثالث: السعي الدائم إلى افتعال أزمات لمنع حصول توازن قوى في منطقة الشرق الأوسط لتبقى إسرائيل متمتعة بتفوق عسكري.

العنصر الرابع: القيام بحرب استباقية، وتسديد ضربة قاسية وموجعة للعدو، ثم التحول إلى حالة دفاع.

العنصر الخامس: حرب وقائية لحماية حدودها ومقدراتها ومواردها المختلفة.

هذا لا يعني أنه يوجد هناك تبنٍ لنظريات أمنية كاملة وتطبيقها في إسرائيل، فالقيادة الإسرائيلية تسعى دوما إلى دراسة معمقة لما يجري من حولها، إضافة إلى وضعها لسيناريوهات محتملة لحالات الحرب قبل حالات السلام وإمكاناته.

لهذا فإن ما كان بارزا في المشهد الإسرائيلي لعام ٢٠٠٦م، ما زالت انعكاساته متفاعلة إلى اليوم، ويمكن الإشارة بصورة واضحة إلى الحرب الإسرائيلية على لبنان في تموز ٢٠٠٦م، وتداعيات هذه الحرب على الساحة الإسرائيلية السياسية والعسكرية. والسؤال المركزي: ماذا بعد؟

اتخذت الحكومة الإسرائيلية قرار الحرب على لبنان دون أن تتخذ قرارا بتنفيذ عملية محددة لإعادة الجنديين المختطفين من لبنان، معنى ذلك أن الحكومة الإسرائيلية رفضت الرد بنفس الأسلوب الذي جرى فيه اختطاف الجنديين، أي إنها لم تعتبر حالة الاختطاف حالة عينية ومحددة، إنما اعتبرتها دعوة لها لإعلان الحرب وخوضها على لبنان.

أرادت الحكومة الإسرائيلية- برئاسة أولمرت وهي ما زالت في شهر عسلها- أن تثبت قدرتها على إدارة أصعب الأمور وأعقدها، أي حالة حرب.

هذا لا يعني إطلاقا أن سيناريوهات الحرب لم تكن موجودة من قبل، بل كانت موجودة وجاهزة بكل تفاصيلها، ولكن الذي حصل هو تقديم موعدها بالتنسيق مع الإدارة الأمريكية (نتذكر جيدا رفض وزيرة خارجية الولايات المتحدة كونداليزا رايس الإعلان عن وقف الحرب، بل قالت إن الوقت ليس مناسبا لإيقافها، وهذا ما صرحت به في مؤتمر روما أثناء اشتعال الحرب، علمًا أن إسرائيل قد تكبدت خسائر فادحة فيها، ومعنى ذلك أن للولايات المتحدة مصلحة من هذه الحرب واستمراريتها).

قلنا: إن قرار إسرائيل بحربها على لبنان لم يقتصر على حادثة اختطاف الجنديين الإسرائيليين، بل إن الحكومة الإسرائيلية أعلنت أن أهدافها من وراء شن هذه الحرب[٣]:

١. إعادة الجنديين الإسرائيليين المختطفين.
٢. محاربة حزب الله وتصفية قيادته وقواته العسكرية بضربات جوية مكثفة ومتتالية.
٣. إبعاد حزب الله عن الحدود مع إسرائيل والتشديد على وجود الجيش اللبناني على الحدود المشتركة بين إسرائيل ولبنان.
٤. إعادة هيبة المؤسسة العسكرية الإسرائيلية في أعقاب توالي عمليات اختطاف جنود إسرائيليين (اختطاف الجندي الإسرائيلي جلعاد شليط في غزة).
٥. سيساعد إضعاف حزب الله في الحيلولة دون انتشار فكر المقاومة والنضال ومحاربة إسرائيل.

٦. التقاء السياسة الإسرائيلية مع الأمريكية في تصفية حزب الله، والتضييق على سوريا الموجودة على القائمة السوداء الأمريكية؛ لأنها تدعم الحزب، ولها توافقات مع إيران.

هناك من يربط بين المطامع الاستراتيجية للولايات المتحدة وبين قيام إسرائيل بشن حرب على لبنان، أي إن القرار الخاص بشن حرب على لبنان هو قرار أمريكي والأداة التنفيذية هي إسرائيل.

وهناك من يحلل دور الولايات المتحدة ومساهمتها في وضع أسس هذه الحرب، وفي توجيهها لتكون ذات دلائل ونماذج لما قد يحدث في حال توجيه ضربة (محتملة) لإيران في المستقبل القريب.

التطلعات الإستراتيجية عند القيادات الإسرائيلية هي زرع فكرة محور الشر وتنميتها في الشرق الأوسط المكون من إيران وسوريا وحزب الله وحماس.

إذن، لإسرائيل دور مركزي في الترويج الدائم للمخاطر المحدقة بها أولاً، وبعدد من الدول العربية المعتدلة، بمنظورها والمنظور الأمريكي ثانيا.

ولهذا، فإن عددًا من الدول العربية بات يخشى الزيادة في قوة هذا المحور ونفوذه، خاصة بعد أن قويت شوكة حزب الله في أعقاب صمود المقاومة اللبنانية بقيادة هذا الحزب في وجه الهجوم العسكري الإسرائيلي في صيف ٢٠٠٦م.

من جهة أخرى، فإن المصالح الأمريكية تتطلب السعي السريع إلى تكوين تحالف عربي- إسرائيلي للوقوف في وجه هذا المحور، بالتلويح بأنه يُشكل خطرًا على استقرار الأنظمة الحاكمة في بعض الدول العربية، سواء في منطقة الخليج أو مصر أو الأردن، وحتى لبنان ذاته.

لهذا، فإنه ولتحقيق هذا التحالف غير الرسمي تسعى الولايات المتحدة وإسرائيل إلى تنفيذ عملية تفتيت شاملة لمركبات الوحدة العربية وعناصرها أو للقرار العربي من خلال افتعال أزمات التمزيق الطائفي والعشائري كما هو حاصل في العراق وكما هو مهيأ في

لبنان، ومن جهة أخرى التلويح بخطورة استمرار وجود التيارات الإسلامية السلفية (والتي يُعرّفها الغرب بـ "الأصولية") في الدول العربية، مما يُشكل خطرا على أنظمة هذه الدول ذاتها، وعلى مصالح حكامها، وعلى مصالح الولايات المتحدة بوجه خاص.

كذلك فإن الاستراتجية العسكرية الإسرائيلية منذ تأسيس إسرائيل لا تقبل الهزيمة، فتخطط للهجوم، وعليه فإن أبواق الحرب مسموعة في إسرائيل بصورة دائمة.

صرح رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت أن الحرب القادمة لن تحدث في هذا الصيف ولا الخريف ولا الشتاء، أي إن الحرب ستكون على أبواب الربيع وبعده في ٢٠٠٨م، (جريدة يديعوت أحرونوت، وجريدة هآرتس ٧\٨\٢٠٠٧م).

رغم إبعاد حزب الله عن الحدود اللبنانية- الإسرائيلية وجعل الدولة اللبنانية مسؤولة عن حراسة الحدود ومراقبتها، إلا أن الحزب استعاد قوته وقدرته اللوجستية، وما زالت كلمته ذات أثر فعّال في لبنان ضمن الصراعات والتجاذبات السياسية القوية الجارية على الأرض اللبنانية بين التيارين: **التيار الوطني** المكون من حزب الله والحزب الوطني المتعاطف مع سوريا، **وتيار** ١٤ آذار المكون من تيار المستقبل بزعامة الحريري والقوات اللبنانية والكتائب والحزب الاشتراكي بقيادة جنبلاط والمرضي عنه أمريكيا وإسرائيليا ومن بعض الدول العربية، خاصة مصر والسعودية (بصورة غير مباشرة).

ما زالت القضية اللبنانية تقض مضاجع الإسرائيليين؛ لأنها من بين الأوراق الصعبة، ولكن إسرائيل ستعمل باستمرار على تعميق الفرقة بين اللبنانيين، وستعمل أيضا على تفتيت أي محاولة للتقارب بينهم. وفي حال تحقيقها لعملية التفتيت تكون قد أقصت لبنان من منظومة المواجهة الآنية وليست المستقبلية لتتفرغ لسوريا وإيران.

إذن، لن تكون حرب إسرائيل على لبنان في صيف ٢٠٠٦م الجولة الأخيرة كما بات واضحا، إذ تعززت قناعات قيادة حزب الله أن إسرائيل والولايات المتحدة عاجزتان عن القضاء على الحزب عسكريا في الظروف الراهنة، لهذا تسعيان للقضاء عليه تدريجيا بالتفتيت السياسي، وتشويه صورة صموده وانتصاره أمام العرب والمسلمين.

المسعى الثاني هو خيار صعب، ولكن الأداة السياسية الأمريكية تسير فيه مدعومة إقليميا من إسرائيل الراعية والمسؤولة عن سلامة المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، بما فيها مصالحها.

وقبل أن نعالج الملف النووي الإيراني بالمنظور الإسرائيلي لا بد لنا من وقفة قصيرة لفهم مبنى العلاقة وشكلها وفعلها بين المؤسستين: السياسية والعسكرية في إسرائيل.

كان الحديث دائما منذ تأسيس الجيش الإسرائيلي أن المؤسسة السياسية هي صاحبة القرار في كل ما يتعلق بمسائل الحرب والسلام، وأن الجيش الإسرائيلي خاضع للقرار السياسي ومنفذ له، وجاءت هذه الرؤية الإسرائيلية مُطبَّقة على يد بن غوريون أول رئيس لحكومة إسرائيل ووزير دفاعها طيلة فترات تشكيل الحكومات برئاسته، أي إن حقيبة الدفاع بقيت بيده، وهذا ما فعله إسحق رابين وغيره من جنرالات الجيش الإسرائيلي الذين تولوا رئاسات الحكومة في إسرائيل، فوزارة الدفاع غالبا تبقى بيد جنرال أو شخصية عسكرية اعتبارية.

تغير الأمر في انتخابات الكنيست الإسرائيلي الأخيرة (الكنيست الـ ١٧) في آذار ٢٠٠٦م، إذ تشكلت الحكومة برئاستها ووزارة دفاعها من سياسيين غير ملمين سابقا ولا حاليا بالشأن العسكري على الإطلاق، وهنا- وكما يعتقد بعض المحللين- حصل الإخفاق الأساسي في صنع قرار الحرب على لبنان وفي إدارة هذه الحرب.

يشير يورام بيري في كتابه "جنرالات في مجلس الوزراء" (ترجمة وإصدار مدار- المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، ٢٠٠٧م) إلى أن المؤسسة العسكرية ليست أداة طيعة وخاضعة للمستوى السياسي، وأن المستوى العسكري ليس آلة تنفيذية فقط، الواقع أن المستوى العسكري هو الذي يتولى مهمة التخطيط واتخاذ القرارات بعد دراسة المعطيات والمعلومات وفحصها بدقة، ويشارك في الاجتماعات السياسية بما فيها "المجلس الوزاري المُصغّر" أو كما يعرف بـ "مطبخ الحكومة"، لهذا فحضور المستوى العسكري اجتماعات مصيرية للمستوى السياسي له دلالات فعلية في صنع القرار.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن العلاقة بين المستويين السياسي والعسكري تتغير في أوقات الحرب، فتزداد أهمية المستوى العسكري ودوره.

نموذج الحرب على لبنان يوفر لنا التباعد في العلاقات بين المستويين، وقلة التنسيق بينهما، ويُعزى ذلك إلى عدّة عوامل، أبرزها قلة معرفة المستوى السياسي بالشأن العسكري، وكذلك سلسلة من التغييرات أدّت إلى تآكل في المؤسسة العسكرية بصورة تراكمية على مدار ثلاثة عقود أخيرة، والانتفاضة الفلسطينية أحد هذه العوامل والتغييرات، حتى بلغ الأمر إلى ارتفاع منسوب رافضي الخدمة العسكرية في صفوف الجيش الإسرائيلي، (تشير الإحصائيات الأخيرة إلى بلوغ النسبة إلى حوالي ٢٥٪)[٤].

ولكن الحرب على لبنان كشفت الارتباك الحاد في أوساط المؤسسة السياسية لتحديد الأهداف الاستراتيجية والأمنية لإسرائيل، إذ إن الحكومة (المستوى السياسي) أعلنت الحرب خلال ساعات قليلة من وقوع عملية اختطاف الجنديين الإسرائيليين على يد حزب الله، دون أن تُجري حساباتها الاستراتيجية والعسكرية والسياسية. وأيضًا فإن تصريحات الجنود ثم الضباط وتقارير وكالات الأخبار المختلفة عما شاهده الجنود في لبنان هو شيء غير مألوف وغير معروف لهم، كل هذا دليل قاطع على تراجع في عمليات جمع المعلومات الاستخبارية.

وبدأت حرب الجنرالات التي لم تتوقف إلى الآن، فالصراعات الداخلية في المؤسسة العسكرية- والتي لا تُكشف خارجيا- هي دليل على فشل الأداء العسكري وارتباك قيادة الجيش في كل ما له علاقة بتخطيط الحرب على لبنان وإدارتها، فالرهان على حسم المعركة من الجو قد سقط، وكانت نتائجه (لاحقا) استقالة دان حالوتس رئيس هيئة الأركان العامة. وتعكس استقالته[٥] رهان المستوى السياسي في العودة إلى دعم أسس الحرب البرية، وبالتالي إلى تعيين رئيس هيئة أركان عامة جديد من قوات البر الإسرائيلية (والإشارة هنا إلى جابي أشكنازي).

كان الصراع بين الجنرالات حول اللجوء إلى الحرب البرية وهي أطول زمنيا وتتطلب تضحيات بعدد كبير من الجنود وخسائر مادية، أو اللجوء إلى تحقيق النصر في مدة أقصر وأقل عدد من الخسائر بواسطة الحرب من الجو، ولكن هذا التوجه لم يحصل إذ إن المقاومة اللبنانية صمدت.

فالتغييرات في قيادات الجيش الإسرائيلي خلال الحرب على لبنان وبعدها بيّنت حِدّة الصراع بين الجنرالات وشِدّة الارتباك داخل القيادة العسكرية[٦].

من جهة أخرى، وبعد أشهر قليلة من استقالة رئيس هيئة الأركان العامة في الجيش الإسرائيلي حصل ما كان متوقعا وهو استبدال وزير الدفاع عمير بيريتس زعيم حزب العمل بالرجل العسكري الخبير إيهود باراك، والذي أصبح زعيما لحزب العمل أيضا في الانتخابات التمهيدية للحزب لاحقا. باراك- رجل الحرب- رجع إلى وزارة الدفاع لإعادة بنائها وتجهيزها للحرب القادمة، وليُعزز قوة الردع الإسرائيلية.

كان حالوتس قد صرح أمام لجنة فينوغراد للتحقيق في أداء المستويين السياسي والعسكري خلال الحرب الإسرائيلية على لبنان، أن المستوى السياسي قرر الخروج إلى الحرب دون إدراك مضمون هذا القرار وفاعليته ميدانيا، أي إن المستوى السياسي (الحكومة) اختار تلقين حزب الله درسًا كبيرًا، وكانت القيادة العسكرية على إدراك تام أن المستوى السياسي غير مستعد نفسيا ومعرفيا لجوهر هذا القرار، وأن الحرب تنتهي في غضون ثلاثة أيام، وكل شيء ينتهي[٧].

كان واضحًا أن خللاً ما قائم في الأداء العسكري الإسرائيلي جرّاء ما كشفته الحرب على لبنان، وأهم جوانب هذا الخلل:

١- فشل الحرب الخاطفة والمدمرة المعتمدة على التفوق الجوي لحسم المعركة.

٢- عدم النجاح في تصفية قيادة حزب الله بالرغم من كافة الجهود التي بذلتها إسرائيل لتحقيق هذه الغاية.

٣- قدرات حزب الله العسكرية لضرب العمق الإسرائيلي، وضرب معداته حال اقترابها من السواحل اللبنانية.

٤- أداء المقاومة في الحرب البرية كان له الوقع الكبير والعميق على الجنود الإسرائيليين قيادة وجندا.

الاستنتاجات من الحرب ومن عشرات التقارير التي وضعت لاحقا حولها، وفي مقدمتها وعلى رأسها تقرير فينوغراد، أن المستوى السياسي يتحمل مسؤولية الحرب، وأن هذا المستوى لم يكن مؤهلاً أو مستعدا لقرار الحرب، وأن خللا مركزيا حاصل في الأداء العسكري.

الاعتقاد السائد لدينا أنه إن لم يحدث تحول أساسي في المستقبل لمنظومة الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي، فستحاول إسرائيل إعادة إنتاج منظومة الردع العسكري من جديد، بالاعتماد على إعادة بناء التفوق العسكري وتعزيزه، والتفوق العسكري المستقبلي مرهون بالردع النووي، وهنا جوهر التوجه الإسرائيلي نحو الملف النووي الإيراني وتداعياته من المنظور الاستراتيجي الإسرائيلي، وهنا أيضا التلاقي القوي مع الرؤية المصلحية الأمريكية ومشروعها في الشرق الأوسط بتسديد ضربة لإيران بمساندة إسرائيلية لتبقى إسرائيل ذات تفوق نووي وحدها في منطقة الشرق الأوسط، مما يخدم المصالح الأمريكية بعمق وقوة[٨].

الملف النووي الإيراني

تتزايد المخاطر والتوترات في الشرق الأوسط وفي العالم جرّاء تصادم تيارين: الأول الإصرار الإيراني على حق امتلاك القدرات النووية لأغراض مدنية، والثاني تيار يصر على عدم جواز ذلك وتتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل.

تسير المنهجية الإسرائيلية في التعامل مع إيران في عدة مسارات:

١- المسار الإعلامي الضاغط بوضع الملف على أول درجة في سلم المخاطر في العالم وعلى إسرائيل خاصة.
٢- المسار الديبلوماسي، بأن تبقى فسحة للمفاوضات الدولية مع إيران لوقف استمرار عمليات تخصيب اليورانيوم.
٣- الضغط من أجل فرض المزيد من العقوبات على إيران، علما أن إحدى طروحات مؤتمر هرتسليا الأخير أشارت إلى عدم نجاعة العقوبات لتخلي إيران عن برنامجها النووي وتطويره[٩].
٤- الاستعداد العسكري المتواصل في إسرائيل للحظة تنفيذ مخطط الهجوم على إيران، أو لتنفيذ عمليات عسكرية محددة لمواقع حساسة للغاية في إيران، والقصد هنا مواقع المفاعلات النووية.

المشكلة الأساسية التي تقف في وجه القرار الأمريكي لتسديد ضربة على إيران، أنها- أي أمريكا- لا تملك بيدها إلى الآن أي دليل قاطع على انتقال إيران من تطوير برنامجها النووي من الأغراض المدنية إلى الأغراض العسكرية، وحتى وكالة الطاقة الدولية لا تملك دليلا.

الموقف الإسرائيلي من الملف النووي الإيراني

يُجمع السياسيون وصُنّاع القرار في إسرائيل والمحللون والباحثون على أن امتلاك إيران للسلاح النووي سيشكل خطرا كبيرا على إسرائيل من الناحيتين الاستراتيجية والوجودية، لهذا تكثفت من سنوات عمليات البحث والدراسة واستخلاص النتائج في كل ما له علاقة بهذا الملف، ووضعت الاحتمالات جميعها موضع الدراسة وكيفية معالجة هذا الملف سياسيا وعسكريا.

المنطلق الإسرائيلي أن تبقى إسرائيل محتكرة للسلاح النووي ومتفوقة عسكريا في منطقة الشرق الأوسط بدعم أمريكي واضح.

ومن جهتها تسعى إسرائيل إلى تجنيد تركيا ودول عربية إلى جانب دعم فكرة تجريد إيران من مشروعها النووي لأنه يُشكل خطرا على تلك الدول ويشكل خطرا على إسرائيل.

تسعى إسرائيل إلى توسيع دائرة الخطر النووي الإيراني على الصعيد العالمي بأن البرنامج النووي الإيراني خطر كبير على الأمن العالمي والاستقرار العسكري.

يتمثل الخطر النووي الإيراني بالنسبة لإسرائيل في أن الحكومة الإيرانية باستطاعتها أن تقف أمام إسرائيل في أي مفاوضات مصيرية تتعلق بقضية فلسطين أو بقضية الجولان أو بقضية مزارع شبعا في لبنان، القصد هنا أن إسرائيل ترفض مبدئيا وجود أي إملاءات عليها، فهي تريد أن تفرضها هي على الآخرين من منطلق التفرد والتفوق.

وترى إسرائيل أن امتلاك إيران للسلاح النووي سيؤثر على مكانتها الاستراتيجية ومخططاتها المستقبلية في توسيع دائرة نفوذها وتوسعها الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط.

حال نجاح الحكومة الإيرانية في امتلاك القوة والقدرة النووية، فإن مصر والسعودية ستطالبان بحقوق في تطوير قدرات نووية عندهما، وإن كانت في البداية لأغراض مدنية صرفة، وهذا سيُضعف من محاولات إسرائيل احتكار السلاح النووي في المنطقة.

لقد ألمحت حكومتا مصر والسعودية عن رؤيتهما المستقبلية في كل ما له علاقة بالملف النووي الخاص بهما[١٠].

اعتبرت إسرائيل أن الملف النووي الكوري الشمالي دون حل له تداعيات على الملف الإيراني وتأثيره على الشرق الأوسط، وكذلك على محاولات سوريا امتلاك قدرة نووية، أو بناء مفاعل نووي في شمال شرق سوريا[١١].

ولإثارة رد فعل أمريكي، نشرت صحيفة هآرتس مقالا مستفيضا عنوانه مثير للغاية "عصر الفلتان النووي" أشارت فيه إلى هبوط هيبة الردع الأمريكي فيما لو لم يُحل الملف النووي الكوري[١٢].

ولكن بالرغم من التفاهمات الأمريكية- الكورية في نهاية العام الماضي ومطلع الحالي، فإن هذه التجربة لن تُنسخ على الملف الإيراني؛ لوجود دول كثيرة بجوار كوريا كالصين واليابان وكوريا الجنوبية وروسيا دعت إلى تهدئة الوضع، ومن جهة أخرى فإن كوريا الشمالية حتى الآن لا تشكل خطرا استراتيجيا ملحا على المصالح الأمريكية، أما إيران فتشكل خطرا لكونها على مقربة من المخزون النفطي العالمي الهام، وكونها- أي إيران- قريبة من ساحة الصراع الإسرائيلي- العربي الذي يُشكل بالنسبة لإسرائيل موضع قلق دائم وعدم استقرار.

السلاح النووي الإسرائيلي علانية

لم تعد سياسة الغموض والضبابية تلف الملف النووي الإسرائيلي، ولم تكن تصريحات إيهود أولمرت رئيس الحكومة الإسرائيلية زلة لسان، بل هي عبارة عن إقرار واعتراف بامتلاك إسرائيل لمثل هذا السلاح في عصر أصبح معروفا عند كافة المحافل الدولية بوجود هذا السلاح في إسرائيل، وأن إسرائيل- كما صرح أولمرت- بامتلاكها هذا السلاح لم ولن تشكل خطرا على أي دولة أخرى في منطقة الشرق الأوسط[١٣]. أما من يُشكل تهديدا وخطرا فهي إيران. ولهذا فإن لم تقم الولايات المتحدة بتسديد ضربة نحو إيران فإن إسرائيل لن تقف مكتوفة اليدين.

الخيارات الماثلة أمام إسرائيل إذن هي:

١. انتظار تغييرات داخل النظام الإيراني، وهذا لن يحصل في القريب دون تدخل خارجي (تصريحات يعلون رئيس هيئة الأركان العامة السابق في الجيش الإسرائيلي في مؤتمر هرتسليا الأخير)[١٤].
٢. تنفيذ هجوم بقيادة الولايات المتحدة وحليفاتها.
٣. قيام إسرائيل بقبول الأمر الحاصل والسير في طريق نظرية "توازن الرعب" بين البلدين (إسرائيل وإيران).

٤. هجوم عسكري إسرائيلي بتسديد ضربة استباقية لتصفية المشروع النووي الإيراني.

ولكن ضربة كهذه تجري بشأنها حسابات في أروقة السياسيين في أمريكا وإسرائيل، ففي حال تنفيذها ستتعرض القوات الأمريكية إلى ضربات فتاكة في العراق (على سبيل المثال)، إضافة إلى احتمالات تحريك حزب الله لقواته لتشكيل ضربة على إسرائيل، أو تحريك أطراف وقوى إسلامية تستفيد من الموقف، فهدفها الموحد هو إسرائيل وأمريكا.

لهذا، تسعى إسرائيل إلى تحريك الخوف العالمي ورفع منسوب التوتر الدولي، وبالتالي إلى افتعال أجواء مفادها أن إسرائيل لا تتحمل وجود خطر عليها، أُضيف عليها التصريحات الأخيرة للرئيس الإيراني أحمدي نجاد بالدعوة إلى إزالة إسرائيل واستضافته لمؤتمر خاص برفض المحرقة (الهولوكوست) اليهودية، ودعوته الإسرائيليين إلى العودة إلى مواطنهم التي هاجروا منها إلى فلسطين.

وترتفع الأصوات في الأوساط السياسية والعسكرية في إسرائيل لإحكام الضغط الدولي على إيران، وأن الحكومة الإسرائيلية تنتظر بفارغ الصبر مصير هذا الضغط الدولي، وإن لم يثمر فإنها- أي إسرائيل- ستضطر إلى الاعتماد على ذاتها واتخاذ الخطوات الأساسية لضمان حماية نفسها[١٥].

إسرائيل في مواجهة سوريا

التعامل الإسرائيلي مع المسألة السورية حتى الآن منسجم إلى درجة كبيرة مع التوجه الأمريكي- الإسرائيلي المشترك الداعي إلى مزيد من عزل سوريا دوليا وإقليميا، إلا أن الحرب الإسرائيلية على لبنان دفعت بالمسألة السورية إلى البروز إعلاميا وسياسيا وعسكريا بصورة أقوى وشبه يومية على الأجندة الإسرائيلية، فالاعتقاد السائد في إسرائيل أنه حتى لو انطلقت عملية تفاوضية مع سوريا، فإن سوريا لن يكون بمقدورها التخفيف من حدة الخطر الإيراني، أو إعاقة قدرة حزب الله في لبنان.

المشكلة في إسرائيل ليست في التوصل إلى اتفاق على الورق بشأن الجولان، إذ إن رؤساء حكومات سابقين في إسرائيل أشاروا إلى ضرورة الانسحاب من الجولان مقابل تسوية سلمية مع سوريا، وبالنسبة لإسرائيل فإن الجبهة السورية هي الأكثر هدوءا إلى الآن، إذ لم تُطلق رصاصة واحدة منذ احتلال إسرائيل للجولان في حزيران ١٩٦٧م، فالدخول الآني في مفاوضات مع سوريا قد يضر بالمصالح الإسرائيلية، فقد تتعرض إسرائيل مثلا لضغوط دولية، لذلك لن تبدأ بالمفاوضات. وما زالت الإدارة الأمريكية متمسكة بفكرة رفض التفاوض مع سوريا، وأن سوريا تساند الإرهاب، وتدعم المقاومين في العراق ضد الاحتلال الأمريكي. وما زال الرأي العام في إسرائيل رافضا لفكرة إعادة الجولان لسوريا مقابل سلام(١٦).

بالمقابل، فإن موقف رئيس الحكومة الإسرائيلية الحالي إيهود أولمرت رافض لفكرة الانسحاب مدعيا أن الجولان سيبقى مع إسرائيل طالما بقي هو رئيسا للحكومة(١٧).

وفي مقابل الموقف السياسي الإسرائيل ظهر بقوة في نهاية العام المنصرم ومطلع العام الحالي الموقف العسكري متمثلا بتوصيات أجهزة الأمن والاستخبارات الإسرائيلية المقدمة إلى أولمرت ذاته بإمكانية الشروع بمفاوضات سرية مع سوريا، وأن الأجواء سانحة لتحقيق تقدم ما، مما قد يُعدّل من المواقف السورية إزاء حزب الله وإزاء إيران والعراق. وتزامن هذا التوجه مع توجهات قوى في الكونغرس الأمريكي بقيادة رئيسته لفتح باب التقارب والتفاهم مع الحكومة السورية من خلال زيارتها لدمشق على رأس وفد كبير من أعضاء الكونغرس. إذن فالتصادم في وجهات النظر بين المستويين السياسي والعسكري قائم بخصوص سوريا، ولكن القرار في إسرائيل بيد المستوى السياسي(١٨).

ولدفع عجلة المفاوضات بين إسرائيل وبين سوريا دخلت بعض الحكومات العربية على الخط لطمأنة إسرائيل أن سوريا لن تبادر بهجوم عسكري على إسرائيل، وفي هذا دلالة للشروع في مفاوضات بين الطرفين. ويبدو أن هذه وسائل وطرق لتهيئة الأجواء شعبيا وتعبئتها قبل الإعلان رسميا عن مفاوضات(١٩).

ولكن بالرغم من كل محاولات التهدئة في المسار السوري إلا أن إسرائيل تحمل في جعبتها خطة لتسديد ضربة نحو سوريا، وما تحليق الطائرات الإسرائيلية فوق الأجواء السورية في مطلع أيلول ٢٠٠٧م إلا دلالة قاطعة على هذا المخطط، مع أنه لم تصرح أي جهة رسمية في إسرائيل عن تنفيذ عملية جوية، بل تناقلت وسائل الإعلام أخبارا حول هذه العملية اعتمادا على تصريحات نائب الرئيس السوري فاروق الشرع ووزير الخارجية السوري وليد المعلم أنه مما لا شك فيه أن عملية جوية حربية قد نفذتها الطائرات الإسرائيلية، وأن الاستعداد السوري قائم بصورة جيدة، فأدى ذلك إلى رفع منسوب التوتر والقلق في الشارع الإسرائيلي عامة[٢٠].

القضية الفلسطينية

تكرست عملية تفتيت السلطة الفلسطينية في عزل غزة، وتقوية الاقتتال الفلسطيني الداخلي، ليخدم إسرائيل في تخفيف حدة وطأة احتمالات اندلاع انتفاضة ثالثة، أو إعادة تنشيط فعاليات الانتفاضة كما في السابق. ومن جهة أخرى حُصِرت السلطة في الضفة الغربية وشُرع في عقد تفاهمات مع قيادة فتح السائدة في هذه المنطقة كونها قيادة علمانية ومعتدلة (حسب إسرائيل) وعلى استعداد طوعي لقبول إملاءات إسرائيلية وأمريكية.

السعي الإسرائيلي الحالي هو تعميق حدة الاقتتال الفلسطيني، وتفعيل ماكنة إعلامها العالمي لإظهار أن لا علاقة لها بما يجري على الساحة الفلسطينية، ومن جهة أخرى أصبح بإمكانها- بعد إلحاق ضربات بالوحدة الوطنية الفلسطينية- أن تدير الأمور السياسية لصالحها، وأن تطوع فصائل فلسطينية موالية للسلطة الفلسطينية الرسمية.

هذا الوضع من العبثية والهدم لوحدة الصف الفلسطيني وتكريس الشرذمة والتفتيت هو ما تريده إسرائيل لتبعد شبح الضغط العسكري عنها ولتضرب الفلسطينيين ببعض.

يبدو أن إسرائيل- بحكومتها الحالية واللاحقة- لن تتوصل إلى سلام مع الفلسطينيين، وأنها لن تتوصل إلى تسوية دائمة، فهي تريد الإبقاء على الوضع الحالي مع

بعض التحسينات أو مع تخفيف الحصار بنسبة قليلة. ويبدو أن المجتمع الإسرائيلي، حتى الآن، موافق عنوة على العيش في ظروف حرب دائمة مخفية عن النظر، ويحاول هذا المجتمع القيام بكل مركبات الحياة من خلال محاصرة الفلسطينيين في كانتونات ومناطق مغلقة داخل جدار عزل عنصري لم يشهد مثله العالم النير إلى يومنا هذا.

إن القضية الفلسطينية بالمنظور الإسرائيلي آخذة بالتقلص، رغم محاولات فلسطينية وعربية للإبقاء على نضارتها وحيويتها وأنها قضية القضايا، وهكذا هي بالفعل، إذ مهما حاولت إسرائيل وبعض الأطراف العربية تحييد القضية الفلسطينية لتسيير مصالحها فإن هذه القضية تعود إلى تسنم الصف الأول بين القضايا الأكثر إلحاحًا في العالم.

بمعنى آخر، إن الأفق السياسي القريب زمنيا لا يخبر بحل جزئي أو تسوية مع الفلسطينيين، فإسرائيل ماضية في حلول قضايا أخرى لها تأثير على وجودها وأجندتها السياسية والعسكرية في المنطقة ذات أهمية أكبر من التعامل مع الملف الفلسطيني.

حول الموارد المالية والبشرية في إسرائيل

أقرت الحكومة الإسرائيلية في الثاني عشر من آب الحالي ٢٠٠٧م ميزانية الدولة لتصل إلى ٣٥٠ مليار شيكل، منها ٥٠ مليارا للأمن، وهي تعد أكبر ميزانية أمن في إسرائيل إلى الآن (إذ بلغت ميزانية الأمن لعام ٢٠٠٦م قرابة ٤٢ مليار شيكل، ولعام ٢٠٠٧م قرابة ٤٧,٧ مليار شيكل)[٢١]. ولم تشهد جلسة الحكومة الإسرائيلية نقاشا أو معارضة تتعلق بالميزانية المخصصة للأمن، وهذا مؤشر إلى الدروس والاستنتاجات التي تعلمتها إسرائيل من حربها على لبنان في الصيف الفائت، ومؤشر أيضا إلى الاستعدادات العسكرية الجارية بكثافة للحرب القادمة المحتمل وقوعها في ٢٠٠٨م.

أضف إلى ذلك المساعدات المالية والعسكرية المقدمة من الولايات المتحدة إلى إسرائيل، وهي كثيرة ومتنوعة (وهذا جانب تتعرض له ورقة أخرى في هذه الندوة).

الاستثمارات المالية في صناعات عسكرية في إسرائيل مسألة حيوية وترتبط بجوانب التطوير العلمي والتكنولوجي، ودور معهد العلوم التطبيقية (التخنيون) في حيفا في هذا الشأن، وأيضا معهد وايزمن للبحوث العلمية في رحوبوت.

إن تطور بعض الصناعات العسكرية في إسرائيل عامل مهم ومركزي لعقد صفقات مع عدد من الدول في آسيا وأفريقيا، مما يضمن مداخيل مالية وافرة لهذه الصناعات ولخزينة إسرائيل، وبالتالي إلى متابعة عملية التطوير العلمي لهذه الصناعات.

أما بالنسبة للموارد البشرية فإن المسألة تأخذ أبعادا استراتيجية في إسرائيل، فالخوف والفزع في أوساط الأكاديميين والسياسيين والإعلاميين في إسرائيل مسيطر عليها بفعل الزيادة الطبيعية للفلسطينيين في مختلف مناطق فلسطين التاريخية، وتراجع نسب الولادة في أوساط الإسرائيليين، ونضوب الهجرة اليهودية إلى فلسطين في العقد الأخير. ففي العام الماضي بلغ عدد المهاجرين إلى إسرائيل أقل من عشرين ألفًا، وهذا مؤشر سلبي في ميزان الهجرة اليهودية إلى إسرائيل، إضافة إلى أن نسبة كبيرة من المهاجرين بعد استقرارهم أو شبه استقرارهم في إسرائيل أعلنوا أنهم ليسوا يهودا أو غير منتمين إلى ديانة معترف بها رسميا في إسرائيل، ويبلغ عدد هؤلاء قرابة ٢٧٦ ألفا[٢٢].

لم تقم الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة أو مكتب الإحصاء المركزي الخاضع لها بنشر أي معلومات عن الإسرائيليين الذين يهاجرون من إسرائيل، إلا أن مكتب الإحصاء المركزي وبصورة مفاجئة للغاية قام في الرابع عشر من آب ٢٠٠٧م، ولأول مرة، بنشر أرقام ونسب تتعلق بالإسرائيليين المقيمين في الخارج، فأثار ضجة سياسية وإعلامية في المحافل السياسية الإسرائيلية والصهيونية كافة، إذ تشير هذه الإحصائيات إلى أن حوالي ١٠٪ من المهاجرين الذين هاجروا إلى إسرائيل ابتداء من تسعينيات القرن الماضي وحتى عام ٢٠٠٥م تركوا إسرائيل ولم يعودوا إليها ألبتة، بالرغم من أنهم يحملون الجنسية الإسرائيلية. وتشير إحصائيات هذا المكتب إلى أنه بين ١٩٤٨م وحتى نهاية ٢٠٠٥م

مكث من الإسرائيليين خارج إسرائيل زهاء ٦٥٠ ألفًا، توفي منهم قرابة ١٢٠ ألفًا، فبقي العدد الصافي زهاء ٥٣٠ ألفاً[٢٣].

معنى ذلك أن هجرة عكسية تشهدها إسرائيل في الآونة الأخيرة جرّاء الأحوال الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في إسرائيل ومنطقة الشرق الأوسط، أضف إلى ذلك أن مراكز جذب اقتصادية تساهم كثيرا في تحريك عجلة الهجرة من إسرائيل، ونقصد بهذا التطور في ميدان الصناعات التكنولوجية في الشرق الأقصى.

أردنا القول هنا إلى أن الموارد البشرية في إسرائيل محدودة، وأن قوى جذب مهاجرين يهود إلى إسرائيل لم تعد بنفس زخم الماضي، وبالمقابل فإن الزيادة السكانية عند الفلسطينيين تشكل قلقا متزايدا بالنسبة لإسرائيل، وبالرغم من أن إسرائيل تسعى إلى بسط سيطرتها على مزيد من الأراضي الفلسطينية، إلا أن المسألة الديموغرافية هي أصعب وأقسى بكثير من المسألة الجغرافية. معنى ذلك أنه مهما بسطت إسرائيل يدها على مناطق وأراض فلسطينية فإن قلقها هو من التزايد البشري للفلسطينيين الذي سيشكل خطرا كبيرا على كيان إسرائيل في حدود فلسطين التاريخية.

خلاصة

طرحنا هنا مسائل تتعلق بالاستراتيجية الإسرائيلية على ضوء المتغيرات الحاصلة داخلها، وعلى الساحتين الإقليمية والدولية ومدى تأثيرها على القرار الإسرائيلي.

مما لا شك فيه أن مسألة إبقاء إسرائيل متفوقة عسكريا على كافة المستويات ستبقى متفاعلة، وأن السعي الإسرائيلي إلى تفتيت قضايا مركزية وملحة في الشرق الأوسط مسألة مهمة في الرؤى الإستراتيجية الإسرائيلية، كما هو الحال في تعاملها وتعاطيها مع القضية الفلسطينية، وبالتالي تبقى الساحة واسعة ورحبة لإسرائيل لتتحكم بقوانين اللعبة. فهل تُبشّر التطورات الجارية على الساحة الشرق أوسطية بذلك في القريب؟!

هذا ما ستوضحه الأيام.

الهوامش

[١] Buzan,B. People, states & fear. NY, 1991. 9.16.

[٢]. مركز يافي للبحوث الاستراتيجية، حرب اختيارية. جامعة تل أبيب، ١٩٨٥م. ص ص ٥٥-٥٧.

[٣]. جريدة هآرتس (بالعبرية) ٢٧\٧\٢٠٠٦م.

[٤]. يديعوت أحرونوت، ١٠\٨\٢٠٠٧م.

[٥]. يديعوت أحرونوت، ١٧\١\٢٠٠٧م.

[٦]. تقرير نشرته جريدة هآرتس بتاريخ ١٧\١\٢٠٠٧م.

[٧]. هآرتس، ٢٨\١\٢٠٠٧م، في مقابلة مع حالوتس غداة استقالته.

[٨]. راجع: ف. نحاس. المشهد العسكري/ الأمني. تقرير مدار الاستراتيجي لعام ٢٠٠٦م، تحرير جوني منصور، رام الله.

[٩]. تقرير مؤتمر هرتسليا ٢٠٠٧. وراجع يديعوت أحرونوت ١٠\١\٢٠٠٧. وأيضا: Evental,Y. The United States & the Iranian Nuclear Challenge: Inadequate Alternatives, Problematic Choices. In Strategic Assessment, Vol.9, No. 1 (2006).

[١٠]. هآرتس، ٢٢\١\٢٠٠٧م. وتصريحات الرئيس المصري مبارك في نهاية العام ٢٠٠٦م بوجود وتوفر فرصة التوجه إلى روسيا لطلب مساعدة منها في ما يتعلق بتخصيب اليورانيوم. هآرتس، ٥\١١\٢٠٠٦م.

[١١]. إن العملية الجوية التي قامت بها طائرات حربية إسرائيلية فوق الأجواء السورية في مطلع ايلول ٢٠٠٧ لهو دليل قاطع على محاولات إسرائيل جر سوريا، من باب تسلح سوريا ومحاولة امتلاكها سلاحا نوويا يشكل خطرا على إسرائيل وعلى بقية دول المنطقة المعتدلة. يديعوت أحرونوت وهآرتس ومعاريف ٧/ ٩/ ٢٠٠٧م(ملاحق نهاية الأسبوع).

[١٢]. هآرتس، ١٤\١٠\٢٠٠٦م.

[١٣]. يديعوت أحرونوت، ١٢\١٢\٢٠٠٦م.

[١٤]. يديعوت أحرونوت، ٢٢\١\٢٠٠٧م.

[١٥]. جريدة معاريف، ١٥\١\٢٠٠٥م. أشارت إلى إنجاز سلاح الجو الإسرائيلي استعداداته لتسديد ضربة للمنشآت النووية الإيرانية. وراجع أيضا كتاب إيدان، آرييه. التحدي النووي الإيراني ـ الوضع القائم واستراتيجيات التعاطي. تل أبيب، ٢٠٠٤م. (بالعبرية).

[١٦]. استطلاع للرأي أجرته جريدة هآرتس في ٧\١٠\٢٠٠٦م.

[١٧]. يديعوت أحرونوت، ٢٥\١٢\٢٠٠٦م.

[١٨]. راجع دراسة: ر. أيرز. علاقة المستوى السياسي والمستوى العسكري في إسرائيل على خلفية المواجهات العسكرية. مركز يافي للبحوث الاستراتيجية، جامعة تل ابيب، ٢٠٠٦م. وأيضا مقالة:

Ben Meir,Y. "Israeli Government Policy and the War's Objectives". In Strategic Assessment. Vol. 9, No. 2 (2006)

[١٩]. يديعوت أحرونوت وهآرتس، ١٩\٨\٢٠٠٧م.

[٢٠]. دأبت الجرائد الكبرى في إسرائيل إلى تخصيص صفحات مطولة في ملاحقها لتغطية عملية الطائرات الحربية الإسرائيلية فوق الأجواء السورية. (٧\٩\٢٠٠٧م).

[٢١]. من معطيات مكتب الإحصاء المركزي في إسرائيل www.cbs.gov.il ومن موقع وزارات الحكومة الإسرائيلية على شبكة الانترنت:www.mof.gov.il

[٢٢]. معطيات من مكتب الإحصاء المركزي في إسرائيل، ٢٠٠٦م.

[٢٣]. وتشير إحصائيات مكتب الإحصاء المركزي في إسرائيل إلى أنه في عام ٢٠٠٥م غادر إسرائيل ٢١,٥ ألف إسرائيلي أي بمعدل ٣,١ إسرائيلي لكل ألف. ومن بين هؤلاء : ٥٤٪ رجال معدل عمرهم حوالي ٣٠ عاما. ومنهم ٥٥٪ عازبون/عازبات. ومنهم ٧٣٪ يهود. هذه الأرقام بدأت تقض مضاجع السياسيين في إسرائيل حتى إنهم طرحوا فور نشر هذه الإحصائيات مشروعا لتسهيل عودة الإسرائيليين من الخارج، ومن أبرز نقاطه منح الراغبين في العودة تسهيلات ضريبية وتخفيضات في شراء شقة سكنية وأدوات كهربائية وسيارة وتوفير أماكن عمل. راجع يديعوت أحرونوت ، ١٧\٨\٢٠٠٧م.